E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2013/C.8/9
15 November 2013
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثامن
عمّان، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

التحضيرات الجارية للدورة الثامنة والعشرين للإسكوا

موجز

تجري الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التحضيرات اللازمة لعقد الدورة الثامنة والعشرين للجنة في أيار/مايو ٢٠١٤. وفي هذا الإطار، أعدت الأمانة التنفيذية هذه الوثيقة لعرض ما آلت إليه هذه التحضيرات. وفي الوثيقة طرح لتطوير فاعلية الدورات الوزارية للإسكوا واقتراح بشأن الموضوع الرئيسي للدورة المقبلة، بالإضافة إلى النتائج المرجوة وجدول الأعمال المقترح.

ويُطلب من ممثلي الدول الأعضاء في الإسكوا الاطلاع على هذه الوثيقة وإبداء آرائهم ومقترحاتهم.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**موعد ومكان انعقاد الدورة الوزارية الثامنة والعشرين**	١	٣
ثانياً-	**طرح لتطوير فاعلية الدورات الوزارية**	٢	٣
ثالثاً-	**الموضوع الرئيسي للدورة**	٣-٨	٤
رابعاً-	**أهداف النقاش**	٩-١٠	٥
خامساً- النتائج المرجوة		١١	٥
سادساً- جدول الأعمال المقترح للدورة الوزارية الثامنة والعشرين		١٢	٦
سابعاً-	**وثائق الدورة**	١٣	٦

أولاً- موعد ومكان انعقاد الدورة الوزارية الثامنة والعشرين

١- تنص الفقرة (أ) من المادة ١ من صلاحيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي على أن تعقد اللجنة دوراتها العادية كل سنتين في موعد يحدده أعضاء اللجنة. وفي هذا السياق، تقترح الأمانة التنفيذية على اللجنة الفنية عقد الدورة الثامنة والعشرين للجنة في الفترة من..... أيار/مايو ٢٠١٤ في بيروت، ما لم تتلق الأمانة التنفيذية دعوة من إحدى الدول الأعضاء لاستضافتها.

ثانياً- طرح لتطوير فاعلية الدورات الوزارية

٢- في إطار الجهود التي تبذلها الإسكوا لتطوير اجتماعات الدورات الوزارية بشكل يتماشى مع التوجهات العالمية في مجال تنظيم المحافل السياسية، ستقوم الأمانة التنفيذية بتنظيم عمل الدورة المقبلة وفقاً للتصور التالي:

(أ) التركيز على موضوع رئيسي واحد خلال الدورة الوزارية، ما يتيح الفرصة للدول الأعضاء وللأمانة التنفيذية بطرحه بشكل متعمق وبمناقشته من جوانبه المختلفة، ليخلص النقاش إلى إعلان سياسي واحد، وذلك بدلاً من طرح عدة مواضيع حول قضايا مختلفة، تؤدي إلى قرارات متنوعة تتناول القضايا بشكل عابر؛

(ب) تركيز المناقشات الجارية على المستوى الوزاري على الجوانب الموضوعية، وتناول غالبية المسائل الإدارية والبرامجية على مستوى كبار المسؤولين؛

(ج) التقليل من العروض التي تتناول التقارير التي تعدها الإسكوا لإعطاء مساحة أكبر للدول الأعضاء للتفاعل فيما بينها، وعرض تجاربها والتحديات التي تواجهها؛

(د) تفعيل مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في الجلسات العامة للنقاش، وهو توجه بدأ بالفعل في الإسكوا منذ سنوات، لكنه يحتاج إلى التطوير، من خلال إشراك هذه الجهات في النقاشات الموضوعية للدورة؛

(هـ) العمل مع الدول الأعضاء لإرسال ممثلين عنها من مستوى وزراء أو أعلى إلى الدورة المقبلة التي ستشهد احتفالات الإسكوا بمناسبة مرور أربعين عاماً على إنشائها؛

(و) توسيع التغطية الإعلامية للدورة، لتشمل التغطية التلفزيونية للجلسات العامة للنقاش حيث تُطرح قضايا تمس الرأي العام العربي، مع الاحتفاظ بالجلسات المغلقة لمناقشة المسائل المتعلقة بتنظيم عمل اللجنة، وكذلك الاعتماد بصورة متزايدة على أدوات التواصل الاجتماعي الجديدة للتعريف بأعمال الدورة ضمن قطاعات أوسع من فئات المجتمع.

ثالثاً- الموضوع الرئيسي للدورة

٣- في ضوء هذا التصور، تقترح الأمانة التنفيذية أن يكون موضوع العدالة الاجتماعية هو الموضوع الرئيسي للدورة الثامنة والعشرين، وأن تنعقد بعنوان "العدالة الاجتماعية: من المفهوم إلى السياسات".

٤- وقضية العدالة الاجتماعية تشكل اليوم معضلة لصانعي القرار في بلدان المنطقة العربية بأكملها. فهي لا تنحصر بالشعارات التي رفعها المواطنون في البلدان التي شهدت تحولات سياسية خلال السنوات الأخيرة، بل أصبحت مطلباً أساسياً يحظى بدرجة عالية من التوافق بين كافة القوى السياسية والمجتمعية في البلدان العربية، ويتقدم بنود جداول أعمال الحكومات العربية.

٥- والمشكلة هي أن التوافق على المستوى السياسي والمجتمعي لم يرافقه توافقٌ على المستوى العملي، من أجل ترجمة مفهوم العدالة الاجتماعية بشكل سياسات عامة وإجراءات محددة تحظى بقبول صانعي القرار والمواطنين على حد سواء. والجهود القيّمة التي قامت بها البلدان العربية خلال الفترة الماضية لا تزال دون مستوى التوقعات، وتفتقر إلى رؤية متكاملة حول هذه القضية المهمة.

٦- ومن هذا المنطلق، لا بد من أن تطبّق البلدان العربية هذا المفهوم من خلال اعتماد سياسات وإجراءات عملية تندرج في رؤية متكاملة تراعي جميع أبعاد العدالة الاجتماعية، على النحو التالي[١]:

(أ) البعد الاقتصادي المتعلق بمستوى مشاركة أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفى جني ثمارها. ويرتبط هذا البعد بقضيتين أساسيتين هما: قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية والحصول على الخدمات دون تمييز، وقضية إعادة التوزيع؛

(ب) البعد الاجتماعي الذي يرتبط بمشاكل التمييز والفقر والإقصاء الاجتماعي، وبالسياسات التي ينبغي أن تعالجها لتمكين الفئات الفقيرة والمهمشة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام؛

(ج) البعد الوطني المتصل بالتفاوتات في توزيع الموارد والدخل القومي بين مناطق البلد الواحد، وبدور السياسات العامة في توسيع هذه التفاوتات أو تقليصها؛

(د) البعد الجيلي الذي يتصل بالمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة في توزيع الموارد الطبيعية وتحمل أعباء الدين العام؛

(هـ) البعد الخارجي المتعلق بنوعية العلاقات التي تنشأ بين الدولة والنظام الدولي القائم، ومدى تكافئها.

٧- كذلك برز موضوع العدالة الاجتماعية بشكل قوي في إطار الحوار العالمي حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣ على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية عندما قال "فلنعمل، ونحن نسعى إلى بناء العالم الذي نصبو

(١) انظر ابراهيم العيسوي، دراسة عن العدالة الاجتماعية، جريدة الشروق، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

إليه، علينا تكثيف جهودنا لشق طريق للتنمية يكون أكثر شمولا وإنصافا واستدامة، ويقوم على دعائم من الحوار والشفافية والعدالة الاجتماعية[٢]".

٨- ولا بد من أن ترتبط العدالة الاجتماعية بتقليص الفوارق بين الناس، ليس فقط من حيث توزيع المدخول والثروات بل أيضاً من حيث حرية التعبير، باعتبار أن الحرية هي إحدى مكونات العدالة الاجتماعية، ولا سيما أن توسيع الحريات هو في الحقيقة توسيعٌ للقدرات.

رابعاً- أهداف النقاش

٩- سيركز النقاش على كيفية تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في خطط التنمية والسياسات والإجراءات المتبعة على المستوى الوطني، وعلى بناء توافق إقليمي حول أفضل السياسات والإجراءات التي يمكن اعتمادها لدفع الجهود الوطنية في هذا المجال. وسيتناول النقاش هذا الموضوع بأبعاده المختلفة من خلال ثلاث جلسات عامة تفاعلية على النحو التالي:

(أ) تتناول الجلسة الأولى التي ستحمل عنوان "العدالة الاجتماعية في التجربة الدولية" عدداً من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال؛

(ب) تركز الجلسة الثانية على الجوانب العملية في عملية صنع سياسات عامة تحقق العدالة الاجتماعية؛

(ج) تركز الجلسة الثالثة على كيفية تهيئة بيئة داعمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتستعرض مقومات هذه البيئة كالسياسات الاجتماعية المتكاملة، وشبكات الأمان الاجتماعي، وسياسات الدعم، وسياسات مكافحة الفساد والشفافية.

١٠- وستضم الجلسات، إلى جانب الوزراء المشاركين في الدورة، ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهم شركاء في التنمية، وكذلك سيتم دعوة خبراء عالميين في هذا المجال.

خامساً- النتائج المرجوة

١١- تختتم الدورة أعمالها بإصدار إعلان وزاري تنطلق منه عملية إدماج أبعاد العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية. وسيتم رفع هذا الإعلان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وسيُقدّم إلى الأجهزة السياسية العربية المعنية بقضايا التنمية مثل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

---

(٢) رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣. http://www.un.org/ar/events/socialjusticeday/sgmessages.shtml.

سادساً- جدول الأعمال المقترح للدورة الوزارية الثامنة والعشرين

١٢- فيما يلي مقترح لجدول أعمال الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا:

١- افتتاح الدورة الثامنة والعشرين.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٤- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو وكالاتها المتخصصة التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة الثامنة والعشرين للجنة.

٥- الجلسات العامة حول موضوع المؤتمر الرئيسي (العدالة الاجتماعية).

٦- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة:

(أ) تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛
(ب) تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها السابعة والعشرين؛
(ج) برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛
(د) الوضع المالي للجنة؛
(هـ) تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها.

٧- قضايا الإدارة العليا:

(أ) تقييم عمل اللجنة؛
(ب) التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٨- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقّح لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦.

٩- موعد ومكان انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للجنة.

١٠- ما يستجد من أعمال.

١١- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والعشرين.

سابعاً- وثائق الدورة

١٣- ستقوم الأمانة التنفيذية للإسكوا بإعداد ورقة معلومات أساسية حول الموضوع الرئيسي للدورة وأوراق فنية حول الموضوعات الفرعية.